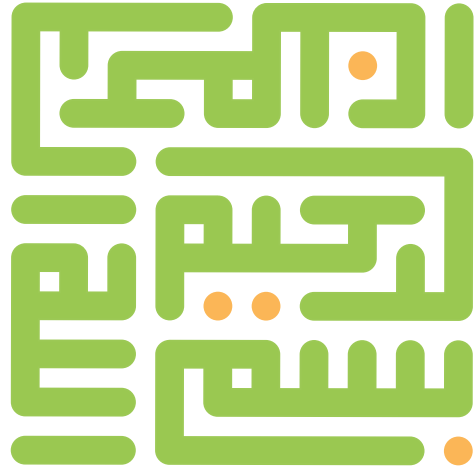




سياسة

آليات الرقابة والإشراف على الجمعية وفروعها ومكاتبها وتقييمها
2024



المقدمة

إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تعد مطلبًا أساسيًا من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها أن تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات التي تمنع مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير العملية الإدارية.

النطاق

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقًا للأنظمة.

البيان

أولاً: الرقابة

1. التقارير الإدارية :

التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماد كلي في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة؛ لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، وأن تعد هذه بصفة دورية وبانتظام، ويجب إعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها :

- **التقارير الدورية:** وتكون هذه من العاملين لمديريهم بصفة (يومية، أو أسبوعية، أو شهرية، أو فصلية، أو بعد انتهاء مرحلة معينة من المشروع، أو بعد انتهاء المشروع).
- **تقارير سير الأعمال الإدارية:** وتكون هذه التقارير من المديرين إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.
- **تقارير الفحص:** وتكون لتحليل ظروف مشروع سابقة ولاحقة؛ لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات.
- **تقارير قياس كفاءة العاملين:** وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرين لمروؤسيهم، وتشمل على قياس القدرات والتوصية بتطويرها، ومدى تعاونهم مع فريق العمل ... وغيره من المعايير الواضحة المناسبة للجمعية.
- **المذكرات والرسائل المتبادلة:** وتكون بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات؛ لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

2. التقارير الخاصة:

- تقارير الملاحظة الشخصية.
- تقارير الإحصائيات والرسوم البيانية.
- مراجعة الموازنات التقديرية.
- متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
- مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.
- مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.
- تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانياً: المبادئ

- **مبدأ التكاملية:** تتكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية مع الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للجمعية.
- **مبدأ الوضوح والبساطة:** نظام الرقابة يمتاز بسهولته وبساطة فهمه من قبل العاملين والمنفذين له؛ لسيهم -بمشيئة الله- في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.
- **مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء:** تطبيق نظام الرقابة وتفعيله في الجمعية يكشف الانحرافات والأخطاء الواقعة، مما يساهم في التبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجتها وتصحيحها.
- **مبدأ الدقة:** دقة المعلومة ومصدرها أمر هام بالنسبة للإدارة العليا؛ لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وكوارث لا قدر الله.

المسؤوليات

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية، وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.

+966 531022444

INFO@MASAR.ORG.SA

WWW.MASAR.ORG.SA

MASARCOMMUNITY

جميع الحقوق محفوظة
© جمعية مسار التنمية

مسار Masar

جمعية مسار التنمية

Masar Development Association

ترخيص رقم 5018